الأسواق في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني (1519- 1830)

مشري جميلة؛ بوغفالة ودان
جامعة معسكر، djamilamecherfi@yahoo.com
جامعة معسكر، o.boughoufala@univ-mascara.dz

الملخص: يعتبر السوق من المرافق الحيوية والضرورية لأية دولة، ولا تقتصر الأهمية في كونه مجالا لتبادل السلع والمنافع، بل إنه يعكس ذلك التفاعل الإجتماعي بين عناصر إجتماعية مختلفة، ويرتاده العامة والخاصة، الكبار والصغار، النساء والرجال يومياً، بل الأكثر من ذلك أنه يعكس الحالة الإقتصادية للدولة والمستوى المعيشي لسكانها؛ كما يعكس ذلك المزيج ويجسده في مجموعة بشرية اجتمعت في مكان معين ومحدد بغرض البيع والشراء، بهدف إنماء علاقاتها التجارية.

لقد تنوعت الأسواق في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني، من ريفية إلى حضرية جغرافيا، واختلفت من يومية إلى أسبوعية وسنوية، ومتنقلة زمنيا؛ وكان السوق في الريف فضاء يوفر للقبيلة ما كانت تحتاجه من حبوب ومواشي ومواد مصنعة ونصف مصنعة، ومواد أولية، ومن أهمها "سوق اللوحة" في غرب الجزائر العثمانية، بالإضافة إلى "سوق البرج" بمنطقة معسكر، أما التجارة الداخلية للمدن فقد كانت تمارس على عدة مستويات منها: تجارة يتم تداولها تجار الجملة وتجار الأسواق، وهناك نشاطات المحلات الصغيرة في الأحياء، فالأسواق في المدن كانت توزع على أماكن متعددة، وعبر الطرقات في أحياء عادية تنفتح بها الدكاكين على الجهتين، وكل شارع أو حي يختص بنوع واحد من السلع أو مجموعة متجانسة من البضائع، وليس ضروريا أن تتجمع هذه الأسواق معا في جزء واحد من المدينة، ومن أهم هذه الأسواق: "ندرومة"، "معسكر"، "مازونة".

أما في مايخص مواقع إقامة الأسواق كانت تُختار وفق معطيات استراتجية، جغرافية وسياسية، فموقع السوق في بايلك الغرب كان يدل إمّا على التلاحم القبلي كأن يقام بموقع تصالح قبيلتين أو موقع يرمز لسيطرة السلطة المركزية

على القبائل، كما نجد هذه الأسواق في توزيعها الطوبوغرافي تحتل الأطراف، وذلك تسهيلا لتنشيط حركتها، وتعقد كذلك عند أبواب المدن ومداخلها، وبالتحديد عند أهم مايربط المدينة بالطرق التجارية الهامة، كما كانت تقام عند المراكز العسكرية، وذلك حتى يكون السوق مراقبا من طرف السلطة العثمانية؛ كما اختلفت وتنوعت المقاييس والمكاييل والموازين التي يتم التبادل والتعامل بها في أسواق المنطقة.

وظلت الأسواق في بايلك الغرب الجزائري مرآة الحياة الإقتصادية، وعنواناً لنشاطها الحرفي، وهي تُعّد من الهياكل العمرانية الأساسية، وبناؤها كان يتم بالموازاة مع بناء المساجد، والمدارس، والقصور، والدور، وربما هذا مايفسر كثرتها بمدن وقرى بايلك الغرب خاصة، والجزائر العثمانية عامة.

الكلمات المفتاحية: السوق؛ البايلك؛ التجارة؛ العثماني ؛ مدينة.

Resumé: Le Sûk constitue un facteur vital et nécessaire pour toutes les installations de l'État, son importance ne se limite pas seulement en terme d'échange des biens et des avantages, mais il reflète l'interaction sociale entre les différents éléments sociaux, publics et privés quotidiennement fréquentés par toute catégorie de citoyens, voire, il se veut plus que ça, car il détermine la situation économique de l'État ainsi que le niveau de vie de ces habitants, cela se manifeste en échange mutuel d'un groupe humain rencontré dans un endroit particulier et spécifique aux fins d'achat et de vente, en vue de développer leurs relations commerciales.

Les Sûks sont diversifiés dans le Bâylik Ouest de l'Algérie à l'époque ottomane, des zones rurales aux d'autres urbaines qui avaient lieu tous les jours, chaque semaine ou annuellement, dans la zone rurale, le sûk était un endroit très vaste fournissant aux gens ce dont ils ont besoin de cereals, du bétail et des matériaux fabriqués, et des produits semi-fabriqués ainsi que des matières premières, le plus connu à cette époque-là ce fut le sûk de "ALaouha" à l'Ouest de l'Algérie ottomane, et celui de "EL Bordj" à Mascara, alors que le commerce intérieur des villes était pratiqué sur plusieurs niveaux à savoir ; un commerce exercé par les grossistes et ceux qui fréquentaient les sûks, citant aussi les activités de petits magasins dans les quartiers. Les sûks s'organisaient sur de multiples emplacements, et sur les routes, en quartiers simples qui ouvraient leurs magasins des deux côtés, et chaque rue ou quartier était spécialisé dans un type de produits ou d'un groupe homogène de produits, or ces sûks ne devaient pas être regroupés dans une seule partie de la ville, et les plus importants de ces sûks étaient ceux de "Nedroma" et de "Mazouna".

Concernant la création de sites des Sûks, le choix s'effectuait en fonction stratégique de données politiques et géographiques, l'emplacement du Sûk en Beilek Ouest symbolisait tantôt la cohésion quand il avait lieu à un endroit historique ou deux tribus, s'étaient réconciliés, tantôt un site symbolisant le contrôle de l'autorité centrale des tribus, ces Sûks occupaient par leur distribution topographique ces parties, pour qu'ils deviennent actifs, cela c'était enchevêtrés dans les entrées des villes , et plus particulièrement à la plus importante des routes commerciales de la ville, en l'occurrence, les centres militaires, pour que les Sûks soient surveillés par l'autorité ottomane, en plus les poids de mesure et le balances se différenciaient dans cette région.

Les Sûks dans le Bâylik de l'Ouest algérien demeuraient le miroir de la vie économique, qui sont devenus l'une des infrastructures essentielles de base, leur construction s'en va de même avec celle des mosquées, des écoles, et des palais, et peut-être c'était ce qui expliquait leur abondance dans des villages de Bâylik de l'Ouest en particulier, et l'Algérie ottomane en général.

Mots-clés: Sûk; Bâylik; Commerce; Ottoman; Ville.

مقدمة:

إن الجانب الإقتصادي والإجتماعي من تاريخ الجزائر كانت له آثار حاسمة، وانعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية، والنظم الإدارية، والحالة الإجتماعية، بحيث لا يمكن التعرض لهذه الجوانب كلها، إلا بعد التعرف على الأوضاع الإقتصادية، ومن هنا تأتي هذه الدراسة كي يُسلط الضوء على "الأسواق في بايلك الغرب خلال العهد العثماني من القرن (16إلى القرن 19م)".

إنّ السوق من المرافق الحيوية والضرورية لأية دولة، ولا تقتصر الأهمية في كونه مجالا لتبادل السلع والمنافع، بل إنه يعكس ذلك التفاعل الإجتماعي بين عناصر إجتماعية مختلفة، لأنه يرتاد من طرف العامة والخاصة، الكبار والصغار، النساء والرجال يومياً، بل الأكثر من ذلك أنه يعكس الحالة الإقتصادية للدولة والمستوى المعيشي لسكانها، كما يتجسّد السوق في مجموعة بشرية اجتمعت في مكان معين ومحدد بغرض البيع والشراء وإنماء علاقاتها التجارية.

والسوق عند اللغويين موضع البياعات وهي التي يتعامل بها، تذكر وتؤنث والجمع أسواق، لقوله تعالى:"وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ"(سورة الفرقان: الآية 07)، وتسوق القوم إذا باعوا واشتروا، وجاءت "سويقة" أي تجارة وهي تصغير "السوق"، وسميت بها لأن التجارة تُجلَب إليها وتُساق المبيعات نحوها ويُقال سوَّقتُه حَوَمتُهُ(ابن منظور، ج10: 167- 168)، لقوله تعالى: "وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ"(سورة ق: الآية 21)، ويعرفها عبد الرحمن ابن خلدون بقوله: "اعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس، فمنها الضروري وهي الأقوات ... ومنها الحاجي والكمالي مثل الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر الصنائع..."(ابن خلدون، 1993: 286).

1- أنواع الأسواق في بايلك الغرب:

إن المبادلات التجارية الداخلية كانت تتم عن طريق الأسواق في المدن والأرياف، ولقد كانت هذه الأسواق تقام أسبوعيا وبعضها كان سنويا، وتعرف الأسواق عادة باسم اليوم الذي تقام فيه مضافاً إلى اسم القبيلة أو المنطقة الجغرافية التي كان يعقد فيها، وتوجد أهم أسواق الجزائر في التل، وإليها يأتي السكان الرحل ومعهم منتوجاتهم المصنوعة لديهم أو المنتوجات التي حصلوا عليها من إفريقيا الداخلية، ليتزودوا في المقابل بمنتوجات التل والمنتوجات الأوربية.
.(Mauroy.M, 1852: 272)

أ- الأسواق الريفية:

كانت الأسواق في الريف أماكناً عمومية تقام في مواضع يتفق عليها وتكون عادة ملائمة لأكثر من يقصدها، وتجتمع فيها قبائل مختلفة لبيع سلعها ومواشيها، وينتقل إليها الناس من الأرياف وحتى من المدن (حمدان خوجة، 1982: 71)، وهذه الأسواق ذات دكاكين بسيطة، وتعرض سلعاً كثيرة في العراء، مثل الحيوانات وبعض الحبوب، وحتى الأقمشة والجلود.

فالسوق في الريف كان فضاء يوفر للقبيلة ماكانت تحتاجه من حبوب ومواشي ومواد مصنعة ونصف مصنعة، ومواد أولية مما يدفع برجل القبيلة إلى التردد على أسواق متعددة، والتي غالبا ماتكون أسواقا متخصصة، أو أسبوعية أو سنوية، فالأسواق الأسبوعية خاصة بقرية أو مجموعة من القرى محددة بمكان معين ويوم

معلوم من أيام الأسبوع، وكان الهدف من هذا التنظيم هو السماح لتسوق أكبر عدد ممكن من التجار والناس على اختلاف قراهم وقبائلهم (دحدوح، 2009: 246)، بحيث تكون عامرة في سائر الأيام التي تعقد فيها، كما تتضاعف بها كميات البضائع وتتنوع، وتقام هذه الأسواق في ساحة كبيرة عند ملتقى طريقين أو عند معبر أحد الأودية، يتجمع فيها الناس من حضر وبدو ورحل بين الشمال والجنوب.

وقد كانت الأسواق الأسبوعية تعقد بالتشجيع من الإدارة، نظرا لأهميتها الإقتصادية والسياسية، فهي من إحدى الوسائل الناجعة التي اعتمدها نظام الحكم لإخضاع بعض القبائل، وأخذ الضرائب منها؛ وهناك من لاحظ: "أن قيام الإدارة بتنظيم الأسواق في المناطق التلية، حيث تتمركز القبائل المخزنية، كان يعد ذلك من التنظيمات الإدارية المحكمة للعثمانيين، وكان الغرض السياسي منها جذب القبائل الصحراوية إلى الأسواق التلية لفترة لاتتجاوز بضعة أشهر" .(Bernard.A, 1906: 05)

ومن الأسواق الأسبوعية ببايلك الغرب الجزائري، "سوق الجعافرة" بسعيدة، و"أولاد عياد"، و"أولاد الأكراد" بالشلف، و"أولاد الشريف" بالثنية الحد، إلا أن أهمها "سوق اللوحة" بالقرب من تيارت (Carette.M.E, 1844: 20) الذي كان يعقد في عين سيدي عبد الله بمرجة الرداح عند المنحدر الجنوبي لجبل اللوحة كل يوم جمعة (بن صحراوي، 2013: 225- 226)، بالإضافة إلى السوق الذي كان يقام بمعسكر(أنظر التعليق رقم1) كل يوم خميس، يباع فيه عدد وافر من الماشية والحبوب، والزيت والعسل، والكثير من منسوجات البلاد وأشياء أخرى أقل قيمة كالحبال والسروج وحاجيات الخيل (الوزان، 1983: 26- 27)؛ كان سوق معسكر ذا أهمية كبيرة إلى درجة أن علاقاتها التجارية كانت تمتد إلى غاية أعماق إفريقيا، بالإضافة إلى "الراشدية" المشهورة بمنتوجاتها في الأقطار الإسلامية والبلاد الأوربية، ومن بين هذه المنتوجات، صناعة الأغطية الصوفية، والبرانس، والزرابي، وصناعة الصابون (أنظر التعليق رقم2)، وكذلك صناعة الجلود والسروج والألجمة، وهذا مايؤكده الشيخ (ابن عمر عثمان) حين تحدثه

عن سوق "بني راشد" الذي يقام يوم السبت بقوله: "تباع به الحبوب، والفواكه، والمواشي، والصوف، والكسوة، والزربية، والكتان، والعطرية، والقهوة، والسكر، والصابون، والزيت، ماعدا الخيول والبغال والحمير لأن أرضيته لاتسمح بذلك." (القلعي، الورقة 06).

هذا يعني أن سوق بني راشد كان له صيت ذائع، بدليل السلع المختلفة التي كانت تعرض كل يوم سبت به، وكان السعر معقولا وفي متناول الجميع، ويرجع الفضل في ذلك إلى سياسة بعض البايات أمثال "محمد بن عثمان الكبير"، ويتضح هذا من خلال ما ذكره ابن سحنون: "وبلغ السعر مبلغا لم يسمع به أحد من الناس، فإنه أعان الخلائق بالسلف العام، والتصدق والإطعام..." (الراشدي، 135)، وعليه فإن الحرف المتداولة في هذه الفترة في معظمها صناعة تقليدية، رغم بساطتها إلا أنها استطاعت أن تفرض وجودها كصناعة عالية لها تأثيرها العميق وفق تراثها العريق، وبالقرب من تنس كانت تتواجد مدينة صغيرة سميت باسم السوق التي كانت بها، وهي "سوق إبراهيم الأسبوعية"، كما كان لميانة سوق يدعى "سوق كرَّام" (بلعربي، 2009: 32).

كما كانت هناك أسواقا سنوية، وترتبط هذه الأسواق في غالبية الأحيان بقداسة مكان ما كضريح أو مقام ولي صالح، وتنعقد في تاريخ يتزامن مع حدث هام بالنسبة لصاحب الضريح ومرة في كل سنة، ويقصد هذا السوق أصحاب القرى وربما حتى المدن المجاورة والقريبة قصد البيع والشراء من جهة، والزيارة والتبرك من جهة أخرى (دحدوح، 2009: 247)، وهذه الأسواق تتم فيها المبادلات بين الريف والمدينة، وبين المناطق الجبلية والسهلية، وبين التل والجنوب، تتم أساسا في الأسواق السنوية التي كانت الإدارة العثمانية تشرف عليها لتحصيل الرسوم، وقد لعبت قبائل الرحل التي تنتقل من الجنوب نحو التل في مواسم نزول الأمطار والجفاف، دورا كبيرا في تنشيط الأسواق السنوية (سعيدوني والبوعبدلي، 1984: 56).

ب- الأسواق الحضرية:

إن التجارة الداخلية للمدن كانت تمارس على عدة مستويات منها تجارة يتم تداولها تجار الجملة وتجار الأسواق وهناك نشاطات المحلات الصغيرة في الأحياء(Tourneau, 1957: 67)، وهؤلاء التجار وإن اختلفوا عن الحرفيين

بواسطة حياتهم المهنية فإنهم يتشابهون من الناحية الإجتماعية يعيشون بدون رصيد مالي، أي لا يملكون ثروة كبيرة بل يعيشون من مردود مدخولهم اليومي.

وأسواق المدن في المنطقة الغربية تتكون في شكلها العام من تجمع المتاجر المبنية على طول الشارع، أوعند تقاطع الطرق أو حول ساحة عامة (صحراوي، 2009: 87)، وقد مثلت مراكز إلتقاء هامة على مستوى تبادل السلع وانتقال الخبرات ومراكز ساهمت في انتقال السلع إلى مراكز ومناطق أخرى، فالمدينة كانت تجمع وتوزع المنتجات التي تحصل عليها والتي تنتجها (Georges, 1928: 340)، حيث تشهد المدينة في سوقها الأسبوعي حركة غير عادية نتيجة تدفق التجار والزبائن والمنتوجات التي كانت تتشكل من المواد المصنعة والمواد الزراعية والحيوانية، ونشير هنا إلى سوق مدينة "ندرومة"، حيث شكل نقطة لقاء هامة يقصده التجار من أجل البيع والشراء قادمين من مدن عديدة منها: وجدة، مغنية، تلمسان، القلعة (بني راشد)، ومازونة، حيث قدر عدد المترددين على سوقها أي الأيام المخصصة للأسواق أو يوم السوق الأسبوعي ما يزيد عن 4000 شخص، وكانت لمدينة ندرومة علاقات تجارية واسعة حيث وصلت إلى غاية مدينة فاس وطنجة(Prenant, 1967: 24) كما كان لها علاقات دائمة مع مدينة تلمسان ومدن أخرى من مدن البايلك (الواليش، 1993: 73).

كانت أسواق تلمسان أهم أسواق الناحية الغربية، نتيجة وقوعها على المحاور التجارية الكبرى، حيث كانت تعرض فيها المنتوجات الفلاحية والمواد المصنعة سواء الأوربية أو المغربية، وهكذا استفادت المدينة من موقعها على ملتقى الطرق التي تأتي من فاس باتجاه وهران، والتي تأتي من الصحراء وتنتهي عند إحدى موانىء المنطقة مثل هنين، الغزوات، مستغانم، رشغون، المرسى الكبير وميناء وهران.

وكان يتحكم في سوق تلمسان تجار الجملة من الحضر والكراغلة والأتراك العثمانيين واليهود والفاسيين، واتصفت مدينة تلمسان بحركة يومية مكثفة للنشاط التجاري، وكانت تتردد على سوق المدينة كل القبائل المجاورة وحتى البعيدة.

وكانت منتوجات تلمسان تتجه نحو المدن الأخرى ببايلك الغرب بل وإلى مدينة الجزائر، ومايلفت الانتباه أن قابض ضريبة السوق بمدينة الجزائر، كان يأخذ على قافلة تلمسان دينارين لكل حمولة، ويأخذ ثمانياً وخمسين درهما على قافلة بني عباس، وربما كانت بضاعة تلمسان يدفع عليها الدينار بدل الدرهم لأهمية الحمولة وحجم الكمية؛ وفي المقابل كانت تقصد تلمسان قوافل تجارية قادمة من بلاد السودان مارة بسجلماسة، تافيلالت، وجدة وفاس، حاملة للمدينة العاج والذهب والعبيد مقابل مواد مصنعة وكتب كانت رائجة بسوق تلمسان، كما لانغفل أيضا أن تلمسان كانت منطلق القوافل التجارية باتجاه الصحراء مارة بتافيلالت وتومبكتو (بلبروات، 2009: 80- 81).

فالأسواق بالمدن كانت توزع على أماكن متعددة، وعبر الطرقات في أحياء عادية تنفتح بها الدكاكين على الجهتين وكل شارع أو حي يختص بنوع واحد من السلع أو مجموعة متجانسة من البضائع؛ وليس ضروريا أن تتجمع هذه الأسواق معا في جزء واحد من المدينة، وكانت تعقد خاصة عند أبواب المدن، ففي مدينة معسكر تجد الطريق الرابط بين وسط المدينة والباب المؤدية إلى حومة بابا علي دكاكين متنوعة تابعة للتجار اليهود والحضر، كما يوجد سوق الحبوب بوسط المدينة، بالإضافة إلى دكاكين مخصصة لبيع الصوف (Marcel, 1951: 80).

ج- الأسواق المتنقلة:

إضافة إلى الأسواق الريفية والحضرية التي كانت تعقد بالجزائر العثمانية، هناك نوع آخر من الأسواق هي الأسواق المتنقلة تميزت تجارتها بالديمومة بين القبائل والمدن لتبادل المنتوجات فيما بينها.

إن التبادلات مع الريف القريب كانت ذات أهمية لأنها تشمل كل المنتوجات الفلاحية سواء من أجل تموين المدينة أو تسويق هذه المنتجات إلى الخارج، (Helaprimaudaie, 1861: 216) كما سادت بين المدن علاقات تجارية دائمة، شكلت فيها بعض الحواضر مراكز اتصال ما بين الأقاليم وتميزت بحيوية

تجارية خاصة السهلية والتلية منها (Mauroy, 1852: 136)، كما كانت تجري المبادلات بين الشمال والصحراء وهذا عن طريق تجار الجملة و على شكل قوافل.

إنّ التجارة الأكثر امتدادا وانتشارا تلك التي كانت تأتى من الحواضر الكبرى كتلمسان ووهران مثلا، حيث أنه في نهاية فصل الربيع تغادر القبائل الصحراوية أماكنها حول المدن وتتجه لتقترب من التل، وتحمل الجمال بكل المواد التي تنتجها أراضيهم وأنشطتهم الصناعية متجهة نحو الشمال للتبادل التجاري، فكان سكان مدن الناحية الغربية يتقايضون معها بالحبوب، الصوف الخام، الأغنام، والزبدة، والمنتوجات الحرفية، وغيرها وكانت هذه المبادلات تتم في موسم الحصاد، حيث تكثر الحبوب في الأسواق التلية وتنخفض أسعارها، وبالمقابل تتم المقايضة بالعبيد، والحياك، والتمور، وريش النعام وغيرها... (ناصر الدين سعيدوني، 1979: 217).

كما كانت بعض القبائل مشهورة بمبادلاتها التجارية مثل قبيلة (سيدي العربي) القاطنة قرب مدينة مستغانم حيث تمر عليها تقريبا كل بضائع تلك المنطقة (Bussy,1839: 253)، وقامت تلمسان- كمدينة- بدور كبير في هذا المجال، حتى ماثلت مدينتي الجزائر وقسنطينة باستقطابها تجارة المغرب الأقصى وبايلك الغرب، حيث تعتبر مخزنا للبضائع والمنتجات القادمة منهما؛ وتكثر المبادلات التجارية خاصة في فصل الصيف، حيث كل قبيلة تشتري ما تريد لفصل الشتاء، فطيلة هذا الموسم عملية البيع و الشراء قائمة، وذلك لوجود طرق مواصلات واضحة ومعروفة المسافة مزودة بفنادق للراحة (ناصر الدين سعيدوني، 1979: 217) كانت تسمح بمرور القوافل، غير أنها كانت محفوفة بأبراج الحراسة يتولى شؤونها (قبائل المخزن)، حيث تأخذ الرسوم عند الدخول أو الخروج من المدينة على الحمولات سواءا كانت الخيل أو النوق (برنيان، نوشي، لاكوست، 1984: 194)، وهذه الصعوبات جعلت الأسعار تختلف إما حسب نوعية المواد المسوقة التي بيعت من طرف المنتج، وفرتها أو ندرتها أو بعد تنقل طويل وحسب المواسم؛ حتى أن حمولة جمل من التمر تباع في تقرت بـ 15 فرنكا، لايقل سعرها في التل عن 400

فرنك، وكانت هذه الطرق كذلك مزودة بجسور على الأودية مثل جسر الصفصاف في جهة تلمسان، وجسر قنطرة الشلف الذي أمر الحاج علي باشا وزيره عمر آغا بإنشائه(Devoulx.A, 1952: 79).

إن تنقل القوافل من منطقة إلى أخرى كانت عملية تتضمن حركة تجارية نشيطة في المناطق التلية، أما التجارة مع المناطق الصحراوية تتم عبر مراحل نتيجة المناوشات بين القبائل التي تعرقلها، حيث أن كل عرش يحمل تجارته إلى حدود أراضيه ويقوم ببيعها إلى جيرانه (الزياني، 1978: 245) لتصل إلى المناطق التلية، ولم تقتصر المبادلات التجاية على مستوى الأسواق المتنقلة بين الصحراء والشمال أوبين مدن بايلك الغرب فقط، بل تجاوزت هذا النطاق مع مدن مختلفة من البياليك الأخرى، ونشير هنا كيف كانت منتوجات تلمسان ومعسكر، خاصة صناعة الأغطية والبرانس والأحزمة تنافس منتوجات البياليك الأخرى، حتى أن زرابي قلعة بني راشد كانت تصدر إلى الحجاز وبلاد الشام وإسطمبول لاحتوائها على أشكال ورسوم أناضولية تعكس دقة صنعها وعراقة أسلوبها الممزوج بين المحلي والأندلسي (سعيدوني والبوعبدلي، 1984: 68).

وعليه فالعلاقة التجارية بين الريف والمدينة تعكس وجود حركة مستمرة بين المدن والمناطق، فالريف ينتعش نتيجة انتعاش المدينة والعكس صحيح، كما شكلت المدينة منفذا على الخارج بصفتها تجمع وتوزع منتوج هذا الأخير وتجعله على صلة بالخارج، وهكذا تفهم الأهمية التي اكتسبتها مدن بايلك الغرب كمدينة تلمسان والحواضر الأخرى كمازونة ومستغانم ووهران نتيجة وقوعها إما على طرق تجارية هامة، أوشكلت منفذا لمنتوجات الإقليم الذي تقع ضمنه.

2- المعايير الأساسية لتوزيع الأسواق:

كان السوق في المدينة الإسلامية بجوار الجامع بمركز المدينة، ومع الوقت اتسعت السوق وكبرت لتحتل مركز المدينة وشوارعها الرئيسية، وقد كانت هذه الأسواق مصدر ضرر وقلق للأحياء السكنية لما فيها من حركة كبيرة وضوضاء ودخان وروائح، فضلا عن ضرر التكشف الذي قد يحدث بسبب مقابلة الحوانيت

لأبواب الدور والمساكن، ومن هذا المنطلق كان تخطيط المدينة عادة ما يراعي هذا الجانب ويبعد الأحياء عن الأسواق (صالح بن علي، 1994: 65- 69).

ومن هنا نجد السوق في الجزائر العثمانية يتصف بمميزات تجعله يقترب من نظام الأسواق الإسلامية في المشرق، كما أنّ أسواق المدن به كانت أكثر تنظيما من أسواق البوادي والأرياف، ولعل ذلك يعود إلى نوعية هذه الأسواق، وإلى المواقع التي أنشئت عليها أو نصبت فيها.

وعليه فقد كانت مواقع إقامة الأسواق تختار وفق معطيات استراتجية، جغرافية وسياسية، فموقع السوق في بايلك الغرب كان يدل إما على التلاحم القبلي كأن يقام بموقع تصالح قبيلتين أو موقع يرمز لسيطرة السلطة المركزية على القبائل (سلطانة، 2010: 99)، كما نجد هذه الأسواق في توزيعها الطبوغرافي تحتل الأطراف، وذلك تسهيلا لتنشيط حركتها، وتعقد كذلك عند أبواب المدن ومداخلها، وبالتحديد عند أهم باب والذي يربط المدينة بالطرق التجارية الهامة، كسوق مدينة مازونة، وحتى سوق مدينة معسكر الذي كان يعقد عند بابا علي، والذي يعتبر سوقا غنيا، حيث كان يباع فيه من بين البضائع: البارود، لوازم الخياطة، التوابل، إضافة إلى الخضر واللحوم، كما يوجد عند هذا الباب جملة من الدكاكين والفنادق التي خصص واحد منها لتجار تلمسان والمغرب وآخر للبضائع (Marcel, 1951: 90).

كما كانت تقام الأسواق عند المراكز العسكرية، وذلك حتى يكون السوق مراقبا من طرف السلطة كأسواق مازونة، عمي موسى، زمورة، أو أن تقام هذه الأسواق على الطريق السلطاني، كسوق الثلاثاء بمجاهر (C .A. O. M,10H53, Aghalik des Medjahers, 641-660) وسوق الخميس بمينة وسوق المكاحلية (C .A. O. M,10H53, Aghalik des Chelef et Mina, 479-486).

3- أنظمة التعامل التجاري بأسواق بايلك الغرب:

لقد كانت لأسواق بايلك الغرب الجزائري مقاييس، ومكاييل، وموازين معينة، يتم التبادل والتعامل بها، في المنطقة، على اختلاف أنواعها.

أ- وحدة الكيل:

يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله:" وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا" (سورة الإسراء، الآية: 35)؛ والكيل لغة: مصدره كال الطعام ونحوه يكيل كيلا ومكالا، ويعرف الكيل من أصل كل مالزمه من قفيز، ومد، وصاع، ويقال كال الدراهم بمعنى وزنها، وهما يتكايلان بمعنى يتعارضان (ابن منظور، ج11: 604- 605).

وبأسواق بايلك الغرب كان يتم تعيين قايد يكلف بمراقبة الأسواق التي تكون في المناطق السهلية التابعة مباشرة للبايلك، أما الأسواق البعيدة فيعين على مستوى العرش رجل للإشراف عليها يتكفل بالكيل والوزن يوم السوق، وله مكيال يكيل به الحبوب، وهو تحت مراقبة أمين الأمناء الذي يكلف مساعديه بمراقبته، حتى إذا اكتشفوا مراوغة منه كسروا مكياله وفرضوا عليه غرامة تساوي ربع ريال (شويتام، 2011: 309)؛ وللمكاييل أنواعا أهمها:

1- الصاع: يساوي 106 كيلوغراما بالنسبة للقمح، و80 كيلوغراما بالنسبة للشعير، و135 كيلوغراما بالنسبة للملح.

2- القفيز: هو مكيال ضخم خاص بالحبوب، نجد استخدامه شائعا وبشكل خاص في مجال التصدير، إلا أننا نصادف تضاربا في المراجع والمصادر التي تطرقت إليه، وغموضا في أحيان أخرى مما يجعلنا نجد صعوبة في تحديد قيمته بالضبط، فيذكر منور مروش أن القفيز يساوي 10,50 صاع جزائري ويساوي 640 لترا بالنسبة للبايلك (مروش، 2009: 154). في حين يذكر فنتور دي برادي Venture De Paradis أن القفيز يساوي 14 كيلة بالنسبة للتجارة العامة، و15 كيلة بالنسبة للبايلك (Paradis, 1898: 21)، وهو ماينعته المنور مروش بالكيل الطافح والكيل المطفف (مروش، 2009: 410)، ويقصد بالكيلة هي الوحدة التي يقاس بواسطتها القفيز وتسمى "القلبة"، وهي عبارة عن كيس على الأرجح حسب ما توضحه إحدى مراسلات وكيل الشركة الملكية الإفريقية (Feraud, 1877: 407).

لا يسعنا من أجل تفسير هذا التفاوت والتضارب إلا ترجيح إمكانية وجود أنواع من القفيز كما هو الحال بالنسبة للصاع فهناك ماهو خاص بالقمح وهناك ماهو خاص بالشعير، وهناك ما تكيل به أنواع أخرى من الحبوب، ولكل مقداره الخاص به، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المكاييل بشكل عام كانت غير مضبوطة تخضع لعدة اعتبارات منها: جودة الحبوب وصفائها، وحسب الجهة المعنية بالكيل سواء كان البايلك أو التجار العوام، إضافة إلى التطفيف والطفح، حيث كان العرب في بعض الظروف يملؤون المكيال حتى يفيض من الجوانب ويبقى زائدا فوق المكيال في شكل مخروط أو هرم يسمونه " الكملة"، وفي أحيان أخرى ينقصون منه.

3- المزورة: هي تعريب للكلمة الفرنسية" mesure "كما هو واضح، وهي وحدة لكيل الحبوب، وحددها منور مروش بأنها تساوي مابين 155 و160 لترا(مروش، 2009: 408- 411).

4- القلة: تستخدم كوسيلة لكيل الزيت، وتساوي في بايلك الغرب 12 لترا، وهي تتراوح مابين 12 و18,6 لترا (شالر، 1982: 260)، غير أن القلة(أنظر التعليق رقم 3) الأكثر شيوعا هي تلك التي تساوي 16 لترا، وقد وردت عند توشي Tocchi أنها تساوي 16,66 لترا (Tocchi, 1830: 156)، ونصفها 8,33، وربعها 4,165، وثمنها 2,845 لترا، وهي كوسيلة لحمل السوائل وتخزينها لا وزنها، وقد استمر استخدامها إلى مابعد الإحتلال (Bussy, 1835: 242).

5- المطر: وهو من الوسائل المستعملة لكيل الزيت المطر (Mtar) وبالأخص في إيالات شمال إفريقيا، وهو يساوي 20 رطلا كبير أو 30 رطلا عطاري أي 16,38 كيلوغراما.

ب- وحدة الوزن:

يتفق معظم من تناول هذا الموضوع على تعدد وتنوع المقاييس والأوزان في الجزائر (Tocchi, 1830: 157)، فتحويل وحدتها يتطلب معرفة بها على اختلافها في المنطقة المتوسطية، وهذا مايبينه مورينو (Morneau) في قوله: "... تكشف

وحدات الوزن عن سرها بكل سهولة في الغربي للمتوسط تحت اسم أو آخر، فنجد ما هو أكبر أو أقل من القنطار في باريس..."(Morneau, 1966: 50).

وهذه الأوزان نجد مايقابلها في مرسيليا وليفورن بوحدة 100 نجده في مرسيليا يعرف بـ "الكنتال" (Quintal)، وليفورن "كانتارو" (Quintaro)، ودول شمال إفريقيا "قنطار" (Quintar)، وحتى الجزيئات تتشابه كالرطل والرطالو؛ وتوضح الوثائق الأرشيفية للغرفة التجارية بمرسيليا وما وراء البحر تعدد وتنوع الأوزان والوحدات بإيالة الجزائر بحكم تعاملها مع الأسواق الأجنبية، وحسب الاستعمال والمكان والبضائع، وما يجعل في غالب الأحيان التقييم تقريبي بين الأوزان (Carrière, 1973: 775)؛ ومنها مايلي:

1- الرطل: وله أنواعه وهي:

أ - الرطل العطاري: وهو الأكثر استخداماً، ويستخدم في وزن التوابل، لذلك سمي عطاري، ويساوي في الجزائر 546,080 غراما (Bussy, 1835: 255).

ب- الرطل الصياغي: أو (الرطل الفضي) يستخدم لوزن الذهب والفضة وبعض المواد الثمينة كالأفيون، المسك والمرجان على شكل سبائك، وقطع نقدية، ويساوي 497,433 غراما، ويمكن له أن يعادل العيار الفرنسي **القديم** (Tocchi, 1830: 141-142)؛ وهذا الرطل أقل استعمالا من الأرطال الأخرى في المعاملات التجارية، لكن يمكن الإكتفاء بمعرفة قيمة الرطل الفضي لاكتساب معرفة بقية الأوزان وحسب شالر:"الرطل الجزائري يتكون من الأونسو، كل أوقية تنقسم إلى أقسام، وكل قسم ينقسم إلى 20 قسم..." (شالر، 1982: 259).

وبصفة عامة ينقسم الرطل بأنواعه في الجزائر إلى أوقيات (Tassy, 1725: 174)، التي يمكن أن تختلف من بضاعة لأخرى باختلاف عدد الأرطال، فالرطل المعتمد لوزن التمور، العنب، وفواكه أخرى نجد به 27 أوقية رطلا عطاري، فيما نجد له 14 أوقية في حالات أخرى (Tassy, 1725: 174) .

ج- الرطل الخضاري: يستخدم لوزن اللحوم، الفواكه، والخضر والخبز إلخ... ، ويساوي 614غراما (Bussy, 1835: 255).

د- الرطل الكبير: كل هذه الأرطال المذكورة تستعمل في المدن، أما في الريف فيوجد نوع آخر من الرطل يسمى "الرطل الكبير"، ويستخدم لوزن السلع التي يأتي

بها سكان الأرياف والقبائل إلى أسواق المدن، مثل العسل، الزبدة، الفواكه المجففة، والزيت والصابون، بالإضافة إلى سلع أخرى، وينقسم الرطل بأنواعه إلى أوقيات يختلف عددها باختلاف الأرطال (Bussy, 1835: 255).

2- **القنطار:** وهو مايشتق عن الرطل ونجده في ثلاث أنواع، منه القنطار العطاري(وزن عمومي) يساوي 54,608 كيلوغراما، والقنطار الخضاري يساوي 61,434 كيلوغراما، والقنطار الكبير يساوي 92,151 كيلوغراما وهو مخصص للأوزان الثقيلة (Tocchi, 1830: 149-167) .

وقد أورد توشي (Tocchi)، أن هناك أنواع أخرى من القناطر حسب البضائع، فهناك قنطار الكتان وهو يساوي 200 رطلا عطاري، أي مايعادل 240,87 كيلوغراما، وهناك قنطار الحديد والرصاص وهو يساوي 150 رطلا عطاري (Tocchi, 1830: 145)، في حين نجد في دفتر التشريفات لدفولكس (Devoulx) أن الرصاص المحصل عليه من غنائم البحر يتم وزنه بالقنطار الكبير الذي يساوي 200 رطلا(Devoulx, 1952: 46) ، وهذا إن دل على شيء إنّما يدل على اختلاف الأوزان من فترة لأخرى خلال القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر، واختلافها من منطقة لأخرى، فالقنطار نوعين الكبير منه والصغير، فمنه ما يساوي100 رطلا ومنه مايساوي 150 رطلا (مروش، 2009: 409)، ويذكر تاسي (Tassy)بأن القنطار العادي (أي الصغير)في مدينة الجزائر يساوي 133 رطلا مرسيليا (Tassy, 1725: 294) .

3- **المثقال:** وهو من الأوزان الصغيرة الخاصة بالأشياء الثمينة (Tocchi, 1830: 142-143)، يشمل على 2560/1 أوقية، وتنقسم إلى 24 حبة خروب، توزن به الحلي الذهبية المصوغة والجواهر، ويساوي 4,669غراما، في حين تساوي حبة الخروب 0,194 غراما (Cavali, 1874: 131) .

4- **القيراط:** يستخدم في وزن الأحجار الكريمة وينقسم إلى 4 حبات افتراضية، ويساوي 0,207 غراما، ونجد أن هذا القيراط مماثل للقيراط الفرنسي، ونظرا لاختلاف الموازين عند الصاغة عمدوا إلى تقوية الوزن (إضافي) خوفا وتجنبا للعقوبات المفروضة من السلطات المحلية التي تراقب هذه العملية عن طريق الأمناء والمحتسبين (Tassy, 1725: 175) .

ج- وحدة القياس:

تختلف المقاييس باختلاف أنواعها حسب المكان والعرف والمواد في بايلك الغرب، وهي تخضع لمراقبة جهاز من الموظفين يعرفون بالأمناء ويقومون بمهام في الأسواق، والمقاييس تقوم على أساس الذراع، وتنقسم إلى نوعين هما الذراع التركي والذراع العربي.

1- الذراع التركي:

وهو مقياس ثابت في كل مكان سواء في الجزائر أوقسنطينة أو وهران وغيرها، يقاس به الحايك، الأقمشة الحريرية إلخ...، ينقسم إلى 8 أرباع والربع إلى نصف وربع، ويساوي الذراع التركي 0,636 مترا، بينما يساوي الربع 0,79 مترا.

2- الذراع العربي:

يستخدم في قياس الحبال، والشرائط الحريرية، الأقمشة، والمنسوجات القطنية، ينقسم إلى نصف وربع، ويساوي0,476 مترا (Bussy, 1835: 255) .

4- أهمية الأسواق ونشاطها ببايلك الغرب:

لقد تعددت وظائف السوق بحكم الأهمية التي أوليت له منذ نشأته، فبغض النظر عن دوره التجاري، ونظرا للأهمية الكبرى التي أولاها له دايات وبايات بايلك الجزائر عموما وبايلك الغرب خصوصا، فقد كان في معظم الأحيان، مركزا للتشهير وملجأ للفارين وللمناداة على شيء ما وإجراء المناظرات فيه، كما اكتسى طابعا سياسيا باعتباره مركزاً للأخبار والإشاعات ومجالا للتناحرات السياسية وميدانا للقتال كالواقعة التي جرت بالقيروان، مع أهل كتامة سنة 299ه/980م حيث قتل منهم في أزقة الأسواق، أكثر من ألف رجل (ابن عذاري، 1983: 166)، كما كان ميدانا لإظهار الإنتصارات الحربية أيضا والفخر بها، وهذا مافعله الجوهر الصقلي، عندما احتل فاس وحمل أميرها أحمد بن أبي بكر وخمسة عشر من أشياخها إلى إفريقية وطيف بهم في أسواقها.

وعليه فالأسواق بالجهة الغربية من الجزائر كان لها دور مهم بالنسبة للسلطات العثمانية، حيث كانت تشجع إقامتها في المناطق الخاضعة لقبائل المخزن، وذلك

للاستفادة من مواردها المالية وكذا مراقبة القبائل غير الخاضعة لها، حيث كانت تستخدم الأسواق لمحاصرة القبائل الخارجة عنها إقتصاديا بمنعها من دخول السوق، ومنع القبائل الأخرى من عقد تبادلات تجارية معها (Boyer, 1960: 31)، خاصة في الأسواق الأسبوعية لفرض نفوذها، فالقبائل مجبرة على دفع الضريبة حتى يسمح لها بارتياد هذه الأسواق التي تحولت إلى فضاء لتبليغ قرارات البايلك وتعليماته، والتشهير بالمجرمين وقطاع الطرق، وهو ما يسمح للإدارة عموما بأداء مهامها بسهولة.

ومن هنا نستنتج أن الحياة الإقتصادية تحولت إلى سلاح بيد السلطة تستخدمه ضد القبائل، فرغم صفة الشراسة والحربية التي عرفت بها قبائل لحرار وأولاد خليف مثلا، فإنهم خضعوا للأتراك بعد صدام عنيف، والسبب هو حاجتهم إلى التزود بحرية من أسواق القمح في التل خصوصا في سهل غريس أيام تذبذب الإنتاج .(Faber, 1902: 267)

كما صارت للأسواق مهمة سياسية زيادة على دورها الإقتصادي، حيث عمل الباي محمد الكبير – بعد قيام رباطات الطلبة قرب وهران لتحريرها – على تقريب الأسواق منهم فأصدر قرارا يمنع بموجبه إقامة الأسواق على طول المنطقة الممتدة من وادي مينا قرب غليزان شرقا حتى أحواز تلمسان غربا، وأمر بإقامتها قريبا من وهران ليتمكن الطلبة من شراء مايحتاجون إليه عن قرب دون حاجة إلى الذهاب إلى الأسواق البعيدة (ابن سحنون، 245).

كما كانت الأسواق مركزا للرأي العام وتوجيهه، الأمر الذي دفع الدولة آنذاك إلى تعيين مراقبين من كل قبيلة، لإجراء اتصالات وعلاقات مع الرعية لمراقبتها والتطلُّع على أفكارها، لأنّه في كثير من الأحيان ما يُعلن عن التمرُّدات في الأسواق، وقد يتجمع الناس في الأسواق للاحتجاج أو التعبير عن مطلب ما عن طريق الأمناء (بن كردرة، 1999: 83)، هذا فيما يخص الدور السياسي للسوق.

أما اجتماعيا فنجده يؤدّي أدوارا عدّة، فهو مكان للقاء والتعارف بين الأحباب والأقارب والأصدقاء، والعلماء والمثقفين، كما يتم تبادل الأخبار والمعلومات ومعالجة مشاكل الحياة وشؤونها وقضاياها، ويتّخذه المدّاحون مكانا لاستعراض

قصصهم وحكاياتهم وأشعارهم الشعبية في حلقات كبيرة يرتادها الكثير للتسلية، كما يتّخذه مُدَّعو معرفة الطب والعلاج ميدانا لبيع أدويتهم العشبية ونشر دعاويهم السحرية (بوعزيز، 2009: 527)، كما أنه يعتبر المكان الأنسب لأخذ الثأر والتربص بالأعداء.

خاتمة:

وفي الختام ينبغي بأن نشير إلى أن الأسواق في بايلك الغرب الجزائري، ظلت مرآة الحياة الإقتصادية، وعنوان نشاطها الحرفي، فالأسواق تعد من الهياكل العمرانية الأساسية، وبناؤها كان يتم بالموازاة مع بناء المساجد، والمدارس، والقصور، والدور، وربما هذا مايفسر كثرتها بمدن وقرى بايلك الغرب خاصة، والجزائر العثمانية عامة، ووجودها يعد قرينا مع وجود الكثافة السكانية للمنطقة التي يتواجد بها، فلا سوق تقام بدون أناس ينتجون ويبيعون ويشترون.

وقيمة السوق الحضارية لاتقتصر فحسب على تثمين الجانب الإقتصادي عن طريق تنشيط المبادلات التجارية، وتكثيف عمليات البيع والشراء، سواء بشكلها المصغر كالذي كان يقوم به صغار التجار من شراء بعض السلع وبيعها على مستوى الأسواق اليومية، والأسبوعية، أو على نطاق واسع كالتي كان يقوم بها بعض التجار الكبار، بل أيضا في تعزيز الروابط الإجتماعية بين الأفراد، والجماعات، وهذا ما أتاح فرصة التلاقي والتعارف، ومكنهم من معرفة آخر مستجدات الأحداث وتطورات الحياة.

- التعليقات:

1- معسكر كما وصفها المزاري وهي على سبعة أقسام، حومة العرقوب بسورها، وحومة سيدي علي محمد، وحومة عين البيضاء، وحومة الباب الشرقي،

وحومة بابا علي، وحومة سيدي محمد بوجلال، وحومة المدينة الداخلة، ينظر: المزاري، 1990، ص.356.

2- يدعى هذا الصابون بـ: "الصابون الجزائري، الذي يصنع من رماد الضرو، وهو أجود أنواع الصابون في غسل الثياب، الصوف، والبدن"، ينظر: القلعي، الورقة 06.

3- القلة: إناء نحاسي وهي تنقسم إلى النصف، الربع، والثمن ينظر: Tocchi, 1830, p. 15.

- **المصادر والمراجع:**

- القرآن الكريم

- **أرشيف ما وراء البحر:** Centre d'Archive d'Outre-Mer.Aix en Provence
- Sous-séries 10H, 10H53, Historique des Tribus de L'Oranie.

- **باللغة العربية:**

- ابن خلدون، عبد الرحمن، (1993). **المقدمة**، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عثمان، القلعي، **قلعة بني راشد**، مخطوط من نسخ البشير المحمودي، خزانة محمودي البشير، البرج، ولاية معسكر، الجزائر.
- ابن عثمان، حمدان خوجة، (1982). **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، ط2. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- ابن عذاري، المراكشي، (1983). **البيان المغرب في ذكر الأندلس والمغرب**، تحقيق كولان وبروفنسال، ج1. بيروت.
- ابن منظور. **لسان العرب المحيط**، المجلد 10 و11، بيروت: دار صادر.
- أندري، برنيان؛ أندري، نوشي؛ أيف، لاكوست، (1984). **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تعريب: رابح اسطنبولي وآخرون، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

- بلبروات، بن عتو، (2009). " أضواء حول مدينة تلمسان خلال العهد العثماني". **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، العدد 01، ص. ص.74- 82.

- بلعربي، خالد، (2009). "الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني". **مجلة كان التاريخية**، العدد06، ص. ص. 32- 38.

- بن صحراوي، كمال، (2013-2014). **أوضاع الريف في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني**. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران.

- بن علي، صالح، (1994). **المدينة العربية الإسلامية: أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية**، ط1. المملكة العربية السعودية: نهال للتصميم والطباعة.

- بن كردرة، زهية، (1999- 2000). **أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر- دراسة تحليلية-** . رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر.

- بوعزيز، يحي، (2009). **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

- حسن، إبراهيم حسن، (1963). **المعز لدين الله**، ط2. مصر.

- دحدوح، عبد القادر، (20010/2009). **مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني: دراسة عمرانية أثرية**. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الآثار الإسلامية، جامعة بوزريعة .

- الراشدي، أحمد ابن سحنون. **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية.

- الزياني، محمد بن يوسف، (1978). **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

- سعيدوني، ناصر الدين والبوعبدلي المهدي، (1984). **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، ج4. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

- سعيدوني، ناصر الدين، (1979). **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**1800- 1830، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

- سلطانة، عابد، (2010- 2011). **التراتبية الإجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الأمير عبد القادر**(1832ـــ1847). أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران.

- شالر، وليام، (1982). **قنصل أمريكا في الجزائر** 1816- 1824، تعريب وتقديم وتعليق العربي إسماعيل، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

- شويتام، أرزقي، (2011). **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**1800- 1830، ط2. الجزائر: دار الكتاب العربي.

- صحراوي، عبد القادر، (2009). "الأسواق في مدينة الجزائر العثمانية وأنظمة التعامل التجاري من خلال مخطوط قانون الأسواق". **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، العدد01، ص. ص. 83- 93.

- مروش، المنور، (2009). **العملة، الأسعار، المداخيل**،ج1. الجزائر: دار القصبة للنشر.

- المزاري، الآغا بن عودة، (1990). **طلوع السعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا أواخر القرن التاسع عشر**، تحقيق يحي بوعزيز، ج1، ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- الواليش، فتيحة، (1993- 1994). **الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر**. رسالة ماجستر في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر.

- الوزان، حسن، (1983). **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ج2، ط2. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- بالغة الفرنسية:

-Bernard, Augustin, (1906). **L'évolution du nomadisme en Algérie**, Alger: Lib. E. Jourdain.

- Boyer, Pierre, (1960). **L'évolution de l'Algérie Médiane**, Paris: Adrien Majonneuve.

-Bussy, Genty.de, (1839). **De létablissement des Français dans la Régence d'Alger**, T02. Paris: Libraire Firmers didot frère.
-Carette, Ernest, (1844). **Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique central et les états barbaresques**, Paris: Imp.Du Rio.
Carrière, Charles, (1973). **Negociants Marrseillais au XVIIIe siècle :Contribution à l'étude des économies maritimes**, T2. Mareseille: Institut historique de provence.
-Devoulx.A, (1952). **Tacherifat, Recueil de notes historique sur administration de l'ancienne Régence d'Alger**, Alger: Imp du Gouvernement.
-Fabre, (1902)."Monographie de la commune mixte indigene de Tiaret-Aflou". **Société de Géographie et d'Archéologie de la province d'Oran**, T22. p.p. 225-314.
-Feraud, Charles, (1877). **Histoire des villes de la province de Constantine : La Calle,** Alger: L'association ouvrière, V. Aillaud et Cie.

-Georges, Marcais, (1928). «recherche d'archeologie musulmane honain», in **R.A**, N°69, p.p.333-350.
-Helaprimaudaie.E, (1861). **Le commers et la navigation de l'Algèrie avent la conqéte Française**, Paris: lahure. -Hercul, Cavali, (1874). **Tableau comparative des measures: Poids et monnaies moderns et ancienne**, T2. Paris: Librairie Administrative de paule dupont .
-Léone, L'Africain.J, (1981). **Description de L'Afrique**, 2 Vol. Paris: Maisenneuve et larose.
-Mauroy .M, (1852). **Précis de l'histoire et du commerce de l'Afrique depuis les temps anciens jusqu'aux temps moderns**, 4e edition. Paris: Imprimerie de Duverger.
- Marecel, Emerit, (1951). **L'Algérié à l'époque d'Abd el kader,** Paris: larousse.
-Monsonégo, Janine, (1950). **L'activité économique de Mostaganem**, Paris: Larose.
-Morneau.M, (1960). **Jauge et méthod de jauge anciennes et moderns**, Ecole hautes etudes en sciences socials.
-Paradis, Venture de, (1898). **Alger au 18é Siécle**, Alger: Adolphe jourdan.
-Prenant, André, (1967). «La propriété foncière des Citadins dans les régions de Tlemcen et Sidi Bel Abbes». **Annales Algériennes de Géographie**, N°03. janv-juin, p.p.02-94.
-Tocchi.E, (1830). **Notic sur les poids et measures et sur Les Monnaies D'Alger**, Marseillle: se vend a la librairie De chaix, sur le port.
-Tourneau, Roger, (1957). **les villes musulmanes de l'Afrique du Nord**, Alger: maison du livre .